الانتخابات بوابة تنفيذ خطة كوشنير الاقتصادية في غزة...!

أمد/ كتب حسن عصفور/ لا يوجد سياسي فلسطيني غابت عنه عناصر الخطة الاقتصادية "السلام من أجل الازدهار"، الجزء "الحيوي" لصفقة ترامب، والتي "استعرضها" المندوب الأمريكي غاريد كوشنير، في العاصمة البحرانية المنامة يونيو 2019. والهادفة الى جمع استثمارات تتجاوز قيمتها 50 مليار دولار لمصلحة الفلسطينيين.

ومع أن كوشنير، حاول جاهدا ان يعمم الفائدة الاقتصادية للفلسطينيين، لكن جو هر خطته كان يهدف الى قطاع غزة أولا، حيث تعيش حصارا مكثفا اعتقدت الإدارة الأمريكية، ان ذلك سيكون بوابة عبور لتنفيذ خطتها الاقتصادية، الرامية لهدف سياسى مكشوف، لم يعد به سرا يمكن تجاهله.

خطة ترامب، جوهرها مشروع سياسي مستند الى خطة شارون، التي عرضها على الرئيس محمود عباس صيف 1995، حيث ركائزها كانت تستند الى قيام "كيانية غزة" بملامح استقلالية، ترتبط بطريق يستخدم فلسطينيا مع "محميات" بالضفة الغربية على ما نسبته 42 % من الضفة الغربية، فيما تضم نسبة 15 – 20% من أراضي الضفة الى إسرائيل، ويكون هناك تقاسم استثماري تحت السيادة الإسرائيلية لما تبقى ومنها غور الأردن.

الخطة الأمريكية، استعادت جوهر خطة شارون، التي بدأ عمليا تنفيذها بعد تدمير مكونات السلطة الوطنية خلال الحرب الشاملة من 2000 – الى 2004 وتوجت باغتيال الشهيد الخالد ياسر عرفات، وفي عام 2005 أعلن عن الجزء الثاني منها بالخروج من قطاع غزة، وفتح الباب لانتخابات جديدة تؤسس لمشهد فلسطيني أدى الى "مرحلة الانقسام" بعد انتخابات 2006 حيث منحت حماس أغلبية برلمانية لتكون قوة مساعدة في تنفيذ خطة الانقسام.

ومع تقديم الرئيس عباس لخطة الانتخابات الجديدة، بدأت أمريكا ودولة الكيان الإسرائيلي بالمسارعة للكشف عن "البعد الاقتصادي" في المرحلة القادمة، ما بعد انتخابات 2020، التي ستشارك بها حماس بقوة، ومن المنطقي جدا ان تكون قوة مؤثرة حتى لو لم تكن أغلبية.

الكشف عن مسلسل المشاريع الاقتصادية، مشفى في غزة ضمن "شروط" أمنية خاصة، ومناطق اقتصادية من 5 – 6 داخل بلدات إسرائيلية للتعاون المستقبلي

مع "كيانية غزة"، ثم إعادة الروح لمشروع إسرائيل كاتس الذي سبق عرضه عام 2016، لإقامة "جزيرة اصطناعية على بعد 8 كيلو متر من شواطئ بحر غزة، تكون بمثابة ممر لدخول البضائع لغزة، وكذلك تصديرها، وسط إجراءات أمنية مشددة"، وافق عليه نتنياهو وزير الجيش اليميني الجديد بينت.

التزامن بين عرض مقترح الانتخابات في الوقت الراهن والمفاجئ، دون أي خطوة تكسر المشهد الانقسامي تضع علامات استفهام سياسي كما كانت انتخابات 2005، حيث فرضت لتخدم تنفيذ خطة شارون، ويبدو أن الانتخابات الجديدة ستخدم موضوعيا صفقة ترامب بشقها الاقتصادي والغزي تحديدا.

لا يكفي أن يرفض الرئيس عباس وتحالفه الخطة الأمريكية، او تفتح النيران ضد الموافقة على المشفى الأمريكي، وعمليا يتم تمهيد الطريق لـ "شرعنة" حالة انفصالية جديدة بثوب جديد، وأيضا ستكون الانتخابات قاطرته كما كانت قاطرة الانقسام 2006.

لم يكن صدفة تماثل موقف حماس من الموافقة على المشاركة في الانتخابات 2005 و2019، حيث تبلورت من الرفض المطلق والتشكيك الى المشاركة والترحيب، والجاهزية الكاملة لها، فهي تعلم يقينا، أن مشاركتها ستمنحها "شرعية" جديدة للمرحلة القادمة، وستزيد من سيطرتها على قطاع غزة، ولن تصل أي حكومة ليست لها لتمارس دورها في قطاع غزة، أي كانت أغلبية البرلمان المقبل.

حماس أكثر إصرارا الآن على اجراء الانتخابات من فتح (م7) والرئيس عباس، كونها تعلم ان تلك هي البوابة التي تمنحها تطبيق رؤيتها الجديدة ضمن الصفقة التي بدأت تتضح أكثر فأكثر محل اقتصادي بينها وإسرائيل برعاية أمريكية وتسويق قطري.

غير ذلك سيكون كلاما في الهواء لا أكثر.

هل تكمل فتح (م7) ورئيسها مخطط "شرعنة" تنفيذ الحل الاقتصادي في قطاع غزة...تلك هي المسألة، وليس بالشتائم تسقط "المؤامرات"...فالانتخابات هي بوابة المؤامرة!

ملاحظة: كل بيانات الفصائل الرافضة للمشفى الأمريكي لا قيمة لها دون خطوة عملية واحدة، مقاطعة حماس وعباس...مقاطعة الخطوات الاقتصادية ومقاطعة بوابتها الانتخابات...غير هيك بلاش وجع دماغ.

تنويه خاص: رائحة عروبية أطلت من لبنان عندما هتف المنتفضون، من بغداد لبيروت ثورة واحدة ما بتموت ياااه زمان عن نفس العروبة المغدور منذ زمن!

\_\_\_\_\_

### انتخابات لـ "تيه سياسي فلسطيني جديد"!

أمد/ كتب حسن عصفور/ تتسابق بعض الأطراف لبث روح تشوبها لغة التفاؤل بما سيكون من انتخابات فلسطينية قادمة، وتحاول بكل سبل متاحة لها ممارسة تضليلا غير مسبوق، حول القيمة المنتجة منها، وأبرزها "الكذبة الكبرى" المتداولة باسم "تجديد الشرعيات" غير المعروفة ما هي، بل وبتقسيمها وفقا للرغبة الفردية وليس الوطنية.

يبدو ان من يعيد انتاج "الخداع السياسي"، تجاهل كل ما قيل من ذات أدوات التسويق الراهن لتلك الانتخابات، أن الشرعية القائمة ليست "شرعية فلسطينية" بل هي "شرعية "المنسق لسلطات الاحتلال"، حيث يمارس دور الحاكم العام "للمستعمرة الفلسطينية في "الضفة والقدس وقطاع غزة"، "شرعية احتلال" هي السيد، ولها دون غيرها إصدار القانون الذي يتحكم بالحياة اليومية قبل السياسية للفلسطينيين، ولن نذهب لعشرات الأمثلة التي تكشف أن "الشرعية الرسمية" لبقايا السلطة في الضفة باتت ثانوية تماما، وتشرع فيما لا يحتاج "المشرع العام".

والى جانب أنها "شرعية ثانوية" لخدمة "الشرعية الرئيسية" (شرعية المنسق)، فما سيكون من نتائج لتلك الانتخابات، فتح عهد "تيه سياسي فلسطيني جديد"، من الانقسام الى التيه، بما سيكمل تدمير كل المؤسسات الوطنية الفلسطينية.

وفقا لقانون "النسبية الكاملة"، وانطلاقا من كل استطلاعات الواقع القائم، فلا يوجد حركة يمكنها ان تكون صاحبة القرار ولا أغلبية برلمانية، أي كان الفائز بأولوية من حركتي "النكبة الثالثة" فتح (م7) وحماس، افتراضا أن الشعب الفلسطيني لم يعاقبهما العقاب الوطني اللتان تستحقان، لظروف متعددة، ومنها

الخوف والإرهاب والفقر والضغط، وتحسبا لما سيكون ما بعدها، لكن المؤكد أن لا فائز وحيدا ليصبح صاحب القرار.

وافتراضا، ان فتح (م7) ستحقق المكانة الأولى في "التشريعي" القادم ومعها بعض من قوى تسير في ركبها، فمن مستحيلات السياسة أن تصل الى نصف زائد واحد ليتاح لها تشكيل "حكومة" سلطة المرحلة الانتقالية الجديدة، ومن بين مستحيلات السياسة ان تتوافق حماس معها لتشكيل "حكومة وحدة" لحسابات خاصة، معقدة، بواقع الحال في الضفة والقطاع.

وبالطبع وتحت كل الظروف، ووفقا لتصريحات قيادة "التيار العباسي"، لن يمنح رئيس السلطة محمود عباس حركة حماس فرصة تشكيل الحكومة، حيث القانون لا يفرض عليه شرطا بمنحها للفائز الأول، ولذا ستكون فتح (م7) هي الخيار، وستبقى تحاول أشهرا ما لم توافق حماس بلا طائل، ومن هنا تبدأ رحلة تيه سياسى جديد.

تكليف ثم فشل فتكليف ففشل الى ان يجد مستجد سياسي قاهر أو ظرف إنساني يفرض "معادلة جديدة"، مع بقاء الوضع العملي عليه في الضفة والقطاع، فحماس لن تكون ذلك "الحمل السياسي" لتسليم "إمارتها بردا وسلاما" لـ "خصمها الوطني"، وهي تعلم يقينا مخططاته نحوها، وستبقي حال قطاع غزة تقريبا على ما هو عليه تحت ذريعة تشكيل حكومة مقبولة برلمانيا.

فالخداع لن ينضب، ومخطئ كل الخطأ من يعتقد أن رئيس السلطة الانتقالية عباس له أدنى اهتمام سياسي بأن تعود وحدة "لم الشمل السياسي" بين الضفة والقطاع، ولو قامت حماس بتسليمه كل مفاتيح الإدارة المدنية، فهو يعلم يقينا ان القوة الحقيقية ستبقى بعيدة عنه تماما، وما سيكون هو أن يصبح "صراف آلي" لموظفي حماس المدنيين وكل الشأن غير المسلح.

ورسائل قائد حماس في قطاع غزة يحيى السنوار الأخيرة، حول عدد وعدة كتائب القسام، والتي شكلت مفاجأة للمتابعين، بل كانت مستفزة جدا وطنيا، لم تكن في حقيقتها رسالة الى دولة الكيان المحتل، وغبي من يراها كذلك، لأن السنوار قبل غيره، يعلم أن تلك أرقام لا تحسم معارك كبرى، لكنها رسالة واضحة جدا لفتح (م7)، وغيرها، ان الحكم في قطاع غزة أي كانت نتاج

الانتخابات سيبقى تحت رعاية "كتائب القسام"، أي أنها ستكون المنسق الجديد لسلطة قطاع غزة ولن يستبدل ابدا.

وعباس قبل غيره يعلم تلك الحقيقة الثابتة، ولذا تمسك بعدم توازي الانتخابات الرئاسية مع التشريعية، لكي يبقى صاحب قرار التكليف الحكومي، أي كانت نتاج الانتخابات المقبلة (مسبقا لن يكون هناك انتخابات رئاسية في عهده)...و تبدأ رحلة صراع "شرعيات" من طراز جديد، ستستخدم به حماس ما ستسميه "شرعية المقاومة" التي لن يسمح بالمساس بها، على طريقة حزب الله في لبنان، فيما لن تسمح فتح (م7) بالمس ابدا بـ "شرعية التنسيق الأمني". ومن هنا ستبدأ رحلة صراع غير الصراع.

هل يدرك بعض المصابين بهوس "تجديد الشرعيات"، أي صراع سيكون بعدها، وأي رحلة تيه سياسي جديد سيكون...ومن لا يراه مبكرا سيراه لاحقا، ولكن بعد أن يكون فات السبت وقطاره...ولا عزاء للأغبياء!

ملاحظة: فجأة صحا بعض الضمير الإنساني لدى البعض الفلسطيني بعد وفاة الفتى يحيى كراجة، منذ أشهر ينادي يتسول يصرخ، فلا حياة لمن ينادي حتى حرق نفسه خلاصا من قهر وذل، وذهب بعيدا فتذكر المدعين حقه... فعلا "إنسانية" لكنها منحطة!

تنويه خاص: ربما سيكتب التاريخ تعريفا جديدا للانتهازية السياسية، مشتقة من سمات رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في إسرائيل نتنياهو...فمن أجل الفوز قدم منصب وزير الجيش لفاشي صغير وجهول...المنصب سيد الأحكام!

\_\_\_\_\_

### مرسوم كلام توافق المضمون خلاف الشكل!

أمد/ كتب حسن عصفور/ لا يوجد أدني شك، ان رئيس سلطة الحكم الذاتي المحدود جدا محمود عباس وتحالفه السياسي، يتمنى عدم مشاركة قطاع غزة تصويتا وترشيحا، ليس حماس فقط، بل كل مكوناته، فهو عمل كل ما يستطيع لعزله كليا عن الحياة السياسية الفلسطينية.

لو كان القرار له "مستقلا" لذهب في سياق مختلف، بأن أصدر مرسوما قبل أي مرسوم انتخابي، باعتبار قطاع غزة "إقليما متمردا"، بما يمنحه الحق بإجراء الانتخابات دون قطاع غزة، ويضع لها من يمثلها كمندوبين أمنيين له، لكن من فرض الانتخابات يريدها ان تعيد انتاج المؤامرة الأولى عام 2006، حتى لو كانت بمهزلة، كما قال ماركس يوما عن تكرار أحداث التاريخ مرتين، فمشاركة حماس ضرورة سياسية فلا انتخابات بدونها، لإكمال مخطط في المشهد السياسي القادم.

ولأن عباس وتحالفه يتجاهل "أصل الحكاية"، يعتقد انه عبر "شروط شكلية" سيجبر حماس على التراجع وتعلن رفضها، ولتقل ما تقل من مسببات، وتتهم ما تتهم فلم يعد لقولها الاتهامى "قيمة" له، بعد كل ما قالته عبر سنوات...

وحماس تدرك يقينا، رغم كل محاولات الظهور بأن قرارها المشاركة بالانتخابات "قرار مستقل"، انها لا تملك رفاهية رفض المشاركة أي كانت الشروط، حتى انها وافقت سلفا لتكرار صيغة مشاركة أهل القدس خارج البلدة القديمة، والبلدات المرشحة للتهويد، استخداما لما كان من صيغة عام 2006، رغم ان المعركة الحقيقية باتت مختلفة على القدس بعد ان أعلنت أمريكا اعترافها بالضم والتهويد فيها، واعلانها عاصمة للكيان الإسرائيلي.

تذاكى عباس وأرسل ما يراه "شروطا ستة" تستوجب الموافقة لمن سيشارك في العملية الانتخابية، وسارعت قوى متحالفة سياسية — مصلحيا مع حماس برفض الشروط العباسية فور الاستلام، حيث قرر بأن يصدر مرسوم الانتخابات قبل اللقاء "الوطنى"، كما اشترطت حماس وتحالفها.

من ناحية شكلية، قرار عباس أكثر صوابا، لكنه وضعه شرطا لكسر "هيبة" فصائل قطاع غزة، وبالأساس حركة حماس، ليظهرها أنها مترددة غير أمينة لموقفها، وأنها تتخلى بسرعة عمن وقف معها عند مصلحتها الذاتية، تلك هي الفكرة الرئيسية من استباق المرسوم للقاء الذي جاء عبر رسالة لفصائل غزة، فجاء الرد "ذكيا"، وعلها المرة الأولى التي يتفوق "الخبث العباسي" على "الخبث الإخوانى".

حماس ستشارك في الانتخابات أي كانت شروط عباس، فيما تحالفها سيتخبط، والبعض منهم سيذهب أخيرا، للمشاركة بعد ان يسطرون "آيات الحرص على المشروع الوطنى" و"التضحية" من أجل القضية الفلسطينية، وكلهم كاذبون.. فلا

يوجد منهم حريصا حقا على المشروع الوطني، لكنهم حريصون على مشاريعهم الحزبية لا أكثر.

المرسم سيصدر قريبا، ومساومة لحماس لن يضع به شرط الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد، كما حاولت بعض اتجاهات فتح (م7)، علها تكون عقبة مضافة، مستخدمين الاتفاقات الموقعة، لكنهم يتجاهلون كليا، اتفاق بيروت يناير 2017 الذي كان من أهم اللقاءات لترتيب البيت الفلسطيني ضمن منظمة التحرير، الغاه عباس بجرة قلم.

المرسوم يستبق اللقاء "الوطني" نعم، وهو صواب كامل، لأن الانتخابات بذاتها لا تتطلب التوافق، ومن حق أي قوة بعده ان تحدد موقفها، وتضع ما تضع من مطالبات، سواء قانون الانتخابات أو المحكمة الخاصة بها، بل السؤال الأهم عن القانون الأساس الذي أشار له عباس في "رسالته الشرطية"، فهل لا زال هذا القانون المعدل ساري المفعول، وهي نقطة تمثل حجر زاوية لحصار المنهج العباسي، لو احسنت القوى المشاركة في اللقاء، حيث الاعتراف باستمراره يمكن ان يلغي عشرات مراسيم ليست من القانون، بل المحكمة الدستورية التي استخدمها سلاحا ساما باطلة بحكم الدستور (القانون ذاته).

المرسوم أولا...نعم، اللقاء "الوطني" ثانيا... نعم...لكن ما بعده هل تستكمل المؤامرة ام يصحو البعض من صدمتهم الكاذبة بتجديد "الشرعيات"، التي باتت شرعيات تتوافق مع المشروع التهويدي بل هي تحت رعايته ومساعدة لتنفيذه.

ملاحظة: منع أمن حماس فعالية خاصة بالشهيد الخالد المؤسس ياسر عرفات هي وصمة عار على جبينها، وتكشف كم ان حقدها على المؤسس هو ثابت في فكرها خلافا لما تدعيه لغويا...غزة هاشم هي غزة عرفات يا حماس!

تنويه خاص: كشف موقع أمريكي وغيره عبري، أن نتنياهو ترجى ترامب بعدم وقف المساعدات الأمنية لأجهزة السلطة. طبعا تيتي لم يرد... لكنه يعلم أن الدعم مستمر لشركاء التنسيق الأمنى المركب يا بيبى!

\_\_\_\_\_\_

أمد/ كتب حسن عصفور/ لن نقف كثيرا لتحليل "مصداقية" المبررات التي ساقتها حركة حماس لكي تنقلب فجأة من رفض العملية الانتخابية، الى قبولها، وأن قرارها كان "قرارا مستقلا وطنيا خالصا"، كما هو قرار عباس "مستقلا حرا فلسطينيا خالصا"، وأنهما لا يبحثان سوى مواجهة المؤامرة الكبرى على الشعب الفلسطيني، وعليه وجب الانتخابات لإنهاء الانقسام وتكريس المصالحة بصفتها السلاح الأهم لذلك.

ودون، فتح مسار المصائب التي نتجت عن سلوكهما منذ مؤامرة 2006 الانتخابية، فما يستحق بعد مسار التفاؤل الكبير بالعملية الانتخابية الجديدة، أن نسأل قيادة حركة حماس، بعضا من أسئلة لا تمنع ولادة غيرها الى حين اجراء الانتخابات وبعدها..

السؤال الأول: هل تعلم حماس ان هذه الانتخابات هي جزء من اتفاق أوسلو، بكل ما به من قيود عامة...

السؤال الثاني: هل فوز حماس بالانتخابات سيؤدي بها الى استلام الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية المشكلة بنسبة 90% من أبناء فتح، وهل ستحافظ عليها والتعامل مع تغييرات قيادية لا أكثر..

السؤال الثالث: هل ستواصل حماس في حال فوزها به التنسيق الأمني" العلني مع دولة الكيان (التنسيق غير المعلن قائم في قطاع غزة)، وهل ستحافظ على العلاقة الأمنية الخاصة جدا مع الولايات المتحدة، وتحديدا بين جهاز مخابرات السلطة والمخابرات المركزية الأمريكية، ومنها ما يتعلق به "مكافحة الإرهاب"، محليا وإقليميا.

السؤال الرابع: هل ستبقي حماس على تعريف "مكافحة الإرهاب" وفقا للتفاهمات القائمة، ام انها ستذهب لمناقشة المضمون بما يتوافق ورؤيتها للتعريف.

السؤال الخامس: تعلم حماس انها ليست جزءا من منظمة التحرير الفلسطينية، فهل ستلتزم حكومة حماس بقرارات المنظمة، وهيئاتها أي كانت، بصفتها لا تزال "نظريا" الجهة الأعلى في القرار الوطني، وقد تصبح فاعلة ونشطة لو خسرت فتح سلطتها..

السؤال السادس: في المسألة السياسية، تدرك حماس ان السياسة الخارجية من صلاحيات الرئيس (رئيس السلطة – الدولة – المنظمة)، فهل ستلتزم بقراراته أم

أنها ستمارس سياستها الخاصة. وهل ستذهب لتطبيق قرارات المنظمة الخاصة بفك الارتباط وإعلان الدول وسحب الاعتراف المتبادل.

السؤال السابع: ماذا سيكون مصير هيئة التنسيق المدني مع سلطات الاحتلال، هل ستستمر أم ان هناك خطة بديلة لحركة حماس عنها..

السؤال الثامن: كيف ستتعامل حكومة حماس مع تطبيق القانون الإسرائيلي في الضفة الغربية...

السؤال التاسع: هل ستسمح حكومة حماس بالعمل العسكري المقاوم ضد جيش الاحتلال ومؤسساته الأمنية في الضفة الغربية...

السؤال العاشر: ماذا لو خسرت حماس، وعادت فتح لتشكيل حكومتها، ما هو مصير كتائب قوات القسام، التي باتت تمارس مهام أمن داخلي (شاركت في قمع حراك بدنا نعيش وكذلك عند نشوب نزاع عائلي كبير في أحد مخيمات خانيونس).

واستدراكا بعض تلك الأسئلة لحركة فتح، وخاصة ما يتعلق بالواقع العسكري – الأمني في قطاع غزة، الرسمي منه وغير الرسمي..

أسئلة يجب الإجابة عليها قبل الذهاب الى أي عملية انتخابية، لو حقا كان "قرارا وطنيا مستقلا" هادفا لمقاومة المخططات المعادية، وليس جزءا من "مؤامرة كبرى" ترمى لتمرير مشروع التهويد العام!

ملاحظة: يستحق قرار الرئيس محمود عباس وحكومة د. محمد أشتية بخصوص فتح حسابات مصر فية للأم للأبناء القاصرين وكذلك تحديد سن الزواج. التحية والتقدير. قرار يمثل هزيمة للظلامية الفكرية – الاجتماعية!

تنويه خاص: قبل 24 عاما أطلق يهودي رصاصات اغتالت رئيس وزراء إسرائيل في حينه اسحق رابين...رصاصات لم تغتل شخصا فحسب بل اغتالت مسارا كان له تغيير ملامح تاريخية في الصراع...على الجميع الانتظار طويلا!

\_\_\_\_\_\_

عن الانتخابات والحريات السياسية والقانون!

أمد/ كتب حسن عصفور/ سواء أكملت "فصائل المشهد الفلسطيني" مواقفها الى نهاية الأمر والمشاركة في الانتخابات "التشريعية"، أم تعطلت لسباب متباينة، فذلك لا يمنع بتاتا من تناول مختلف جوانب العملية والعوامل المؤثرة عليها، ومصداقيتها "في الشفافية" التي تمثل ركنا رئيسيا لأي عملية انتخابات سوية.

منذ اعلان رئيس سلطة الحكم الذاتي المحدود محمود عباس، قراره الذهاب لانتخابات "تشريعية"، دون الرئاسية، والحديث العام يذهب الى الجانب "التقني" في تلك المسألة، ويتهربون من تناول بعدها السياسي وأثره على المشروع الوطني العام، كما يتهربون من شروط الضرورة لإجراء تلك الانتخابات ونجاحها لتكون معبرة عن الواقع، سواء شارك بها أهل الضفة والقدس وقطاع غزة بها بغالبية، ام بنسبة متدنية، وهو ما قد يكون، لكن ذلك لن ينال منها، كما الانتخابات التونسية، حيث النسبة كانت ما يقارب الـ 40% من أصحاب حق الاقتراع، في خطوة غضب للأداء الحزبي العام.

من العناصر الشرطية لمصداقية الانتخابات، أن تكون الحريات السياسية بكل مظاهر ها مضمونة، بعيدا عن قوانين "الطوارئ"، التي تبرز فجأة تحت مسميات مختلفة، لفرض حركة إرهاب سياسية وفكرية على كل من ليس مع السلطة القائمة، وعدم السماح لكل المكونات السياسية بممارسة حقها في العمل والدعاية والتظاهر، وفقا لقانون يجب أن يكون معلوما.

الحريات، بكل ما تشمل من تفاصيل ممارسة الحق السياسي، ليست منحة أو هبة من حاكم، أي حاكم، فهي يجب أن تكون ضمن قانون معلوم بكل تفاصيله، تضمن الحقوق وتحدد الواجبات، فتلك ضرورة لا بد منها، مترافقة مع حرية وسائل الإعلام.

ويترافق مع قانون الحريات السياسية، وجود قانون ينظم حركة المشاركة في العملية الانتخابية والمبادئ التي تحكمها، قانون مشتق من القانون الأساسي (الدستور) وكذا قانون الحريات السياسية، ضمن وجود "قضاء مستقل نسبيا"، ثلاثية متكاملة لا يمكن لأي انتخابات ان تكون لها مصداقية دون ضمن تلك الأضلاع الثلاثة.

وبالمرور السريع، نجد أن الحريات السياسية بكل مظاهرها، تقريبا ليس لها أي حضور حقيقي، بل أن القمع والإرهاب هو المشهد الأكثر حضورا، وهذه الجزئية لا تتطرق للإرهاب الاحتلالي، بل لسلطتي الأمر الواقع في بقايا الضفة

وقطاع غزة، وما هو قائم يكون وفقا لرضا أي من السلطتين وأجهزتها الأمنية على هذا الفصيل أو ذاك التيار.

فالضفة الغربية، تشهد حالة قمع فريدة، مركبة، ضد كل معارضي سلطة المقاطعة ورئيسها، وأي عملية نقد ضد فساد سياسي او شخصي، يساوي اعتقالات أو مطاردة أو حصار بكل ما يمكن من أدوات الحصار.

وفي قطاع غزة، أصبح الإرهاب السياسي — الأمني اشبه بحق قانوني، فلا يوجد ابدا ما يمنع الأجهزة الأمنية لسلطة حماس من اعتقال أي شخص ترى فيه خطرا محتملا، وكأي سلطة إرهاب تبحث لها عن "مبررات" لذلك، لكنها تحاصر مسبقا أي عمل منظم أو غير منظم رفضا لسلوكها او سياستها.

المفارقة ان طرفي الإرهاب السياسي يتباريان في كيل الاتهام للآخر، متناسيا انه غارق من رأسه الى قدميه في قمع وإرهاب لغيره.

غياب قانون الحريات بكل تفاصيلها مع غياب قانون منظم للحياة السياسية في ظل تجميد "الدستور"، يمثل خطرا حقيقيا على مصداقية نتائج العملية الانتخابية، أي كانت التعهدات "الشفوية" التي يمكن أن تقال من هذا الطرف او ذاك، وهو ما يجب أن تسارع مختلف مكونات المشهد الفلسطيني العمل من أجله قبل فوات الأوان.

لا انتخابات بلا قوانين ضامنة للحريات، وغيرها تصبح مهرجانا لتزوير إرادة الحق الشعبي الوطني!

ملاحظة: خطاب قائد حماس في قطاع غزة يحيى السنوار يستحق قراءة سياسية دقيقة، الى حين ذلك، فهو جانبه الصواب كثيرا، غاب عنه البعد السياسي وحضر البعد الشعبوي الحمساوي، مؤكدا ان القادم ليس خيرا!

تنويه خاص: هل ظاهرة فصل الشباب الذكور عن الشابات الأناث باتت قانون الجتماعي في قطاع غزة...ما كان في قاعة خطاب السنوار رسالة ظلامية لو تكرست...بعض التفاصيل رسائل لا يجب تغييب قيمتها!

\_\_\_\_\_

الدور القطرى لتمرير الانتخابات "مصلحة" ام "رشوة"!

أمد/ كتب حسن عصفور/ بشكل مفاجئ، ولأول مرة منذ سنوات، قام المندوب القطري محمد العمادي بزيارة القيادي الحمساوي عزيز دويك، رئيس المجلس التشريعي المنحل في منزله بالخليل، زيارة تركزت وفقا لتصريحات دويك حول أهمية الانتخابات، التي تقدم بها رئيس سلطة الحكم المحدود محمود عباس.

ولم يكن مفاجئا ابدا، انقلاب حماس الثاني للموافقة على "الصفقة الجديدة"، كي تشارك في هذه العملية الانتخابية، بعد أن وضعت "كمية شروط" تقود عمليا الى رفضها، وبالتالي منع قطاع غزة من المشاركة، وهو ما استفز الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتان تبحثان ضرورة اجراء الانتخابات بما ستؤدي الى تكريس المرحلة الانتقالية، وقطع الطريق على اعلان دولة فلسطين، والابتعاد عن قرارات "فك الارتباط" بالسلطات الاحتلالية، ووقف مفعول سحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل، باختصار وقف مفعول خدمة مشروعهما التهويدي المشترك.

ولكسر موقف حماس، وما سيمثله من فشل لتمرير المخطط الانتخابي، لجأت واشنطن وتل أبيب الى قطر، كما حدث في تمرير مؤامرة 2006، كي "تجبر" حماس على تغيير موقفها والمشاركة دون "شروط التوازي"، وهو ما كان بعد زيارة محمد العمادي الى غزة واللقاء بقيادة حماس قبل حضور رئيس لجنة الانتخابات حنا ناصر، لتعلن حماس موافقتها اللا مشروطة للمشاركة، وفورا بدأت في الترويج والإعلان والدعاية لتلك المشاركة عبر يافطات (#جاهزين) التي تحولت الى مسخرة شعبية.

السفير القطري، التقى عباس وأعضاء مركزية تنظيمه، بعد انقطاع طال كثير، وتجاهل كلي لهم حول دور قطر في قطاع غزة، بما فيه حملة توزيع الأموال التي تتم دون علم من حكومة رام الله، او التنسيق معها.

السؤال، لم يعد هل هناك دور قطري لتمرير الانتخابات ام لا، ولا فائدة بعد من نفي ذلك، بعد ان حاولت أطراف فعل ذلك، نتيجة الإشارة الى هذا الدور في فترة سابقة، بل لماذا تقوم قطر بما تقوم به، وهل يمثل "تدخلا" في "القرار الفلسطيني المستقل" الذي يصرخ به "التحالف العباسي" وخاصة فصيله الرئيسي فتح، أم هو "سمسرة" مدفوعة الأجر، ولمصلحة من تقوم بذلك الدور.

ان كانت "تدخلا"، لماذا يقبل عباس ذلك، ولما لا يخرج للشعب الفلسطيني ويعلمه بالحقيقة، وبأن الانتخابات ليست كما قلت لكم، بل هي طلب "خارجي" لا

مجال لرفضه، ولو كانت سمسرة، فما هو الثمن المقابل لها، وهل هو "ثمن سياسي" ومكافأ خاصة تؤدي الى "تحسين شروط المعيشة السياسية – الإنسانية" في بقايا الضفة، أليس من حق الشعب أن يعلم الحقيقة، او بعض منها...

بالتأكيد، فصائل التحالف العباسي، من غير فتح، لا يمكنها النطق بعد اكتشاف الدور القطري وسمسرته، فيما حماس لا تملك القدرة على رفض أي طلب (أمر) لقطر، أي كانت "العنترة اللغوية" فهي تعلم تماما ان رفضها "الرغبة الأمريكية الإسرائيلية" بلسان قطري، ستترجم الى إجراءات منها، طرد قيادة حماس وعائلاتهم من الدوحة فورا، وهي لا تملك مكانا بديلا بعد أن خسرت سوريا وقبلها الأردن، ومن الصعوبة أن تقيم في طهران، الى جانب الدعم المالي، حيث ستتوقف عن تقديم مئات ملايين الدولارات التى تصل خزينة حماس.

السمسرة القطرية لتمرير الانتخابات هل تكون جرس انذار وطني لكل من انخدع حقا بمكذبة "تجديد الشرعيات"، وانكشف أمرها بانها "مؤامرة تكميلية" لمؤامرة 2006، أم سيبقى من قرر الذهاب، ضمن حسبة مدفوعة الثمن مسبقا، دافنا رأسه وقراره في التراب كما النعام.

ليشارك من يشارك ولكن، بلا كذب وتدليس سياسي، فما سيكون ليس "حسبة وطنية" ابدا، بل "حسبة غير وطنية" تمثل استمرارا لتنفيذ المؤامرة الكبرى لتدمير المشروع الوطني.

ملاحظة: استنجدت إيران بخالد مشعل، رئيس حماس السابق" لينفث سما سياسيا ضد الانتفاضات الشعبية في العراق ولبنان، فاعتبرها تضر بالقضية الفلسطينية. بعيدا عن فقدان مشعل "المشعل"، ما قاله جريمة سياسية تستحق اللعنة الوطنية! تتويه خاص: بيان سرايا القدس حول إطلاق صواريخ غزة، انحرف عن إصابة هدفه السياسي...المسألة تحتاج تدقيق أعمق وأكثر شمولا...العصبوية ليست حلا ولن تكون!

\_\_\_\_\_

### انقلاب حماس الانتخابي الثاني...!

أمد/ كتب #حسن\_عصفور/ من المقولات التي تجد ذاتها حاضرة بقوة وصفا لموقف حركة حماس من الانتخابات أخيرا، ما سبق ان قاله كارل ماركس، في

القرن 19، "أن "التاريخ يعيد نفسه مرتين، الأولى كمأساة والمرة الثانية كمهزلة"، في سياق حديثه عن نابليون وابن أخيه لويس الثالث بعد وصوله للحكم.

حركة حماس، يوم 28 أكتوبر 2019، وبعد لقاء د. حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات العليا، وخلال زمن قياسي، خرجت لتعلن على لسان رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية "جاهزون الآن قبل الغد لخوض الانتخابات ونحترم نتائجها، حال توفرت كل شروط النزاهة والشفافية"، ولم تشترط الحركة الإسلاموية ان تكون انتخابات متوازية رئاسية وتشريعية، حيث اسقطت الرئاسية، على أمل تحديد موعد لاحق لها.

المفاجأة الحمساوية عام 2019، تعيد للذاكرة ما كان موقفها قبل انتخابات 2006، حيث كان ترفضها جملة وتفصيلا، وتعتبرها خدمة لمخططات الاحتلال، وتكريس اتفاق أوسلو "الخياني" وفقا لأوصافهم المعلبة، وفجأة انقلب الأمر من حال الى حال، وتعلن قيادة حماس موافقتها المشاركة بالانتخابات، دون ان تشرح للشعب الفلسطيني ما هي أسبابها التي أدت لذلك الموقف الانقلابي.

ولكن، قدمت قطر ورئيس وزراءها السابق حمد بن جاسم هدية سياسية بالكشف عن "اتفاق ثلاثي" امريكي إسرائيلي قطري، فرض على محمود عباس لكي تشارك حماس في الانتخابات كخطوة أولى على تنفيذ المرحلة اللاحقة.

وها هي حماس تعيد ذات المسألة، بعد ان رفضت كليا مشاركتها في انتخابات جزئية تخدم مخططات الاحتلال، كما قالت، واصرت في كل بياناتها، ومعها مجموعة قوى، بل وقعوا بيانات مشتركة، رفضا مطلقا لأي انتخابات ليست شاملة، واشتراطا ان تكون "متوازية" وليست "متتالية"، كما وافقت أخيرا.

السؤال المباشر، هل هناك رسالة قطرية أمريكية تركية حملها السفير القطري محمد العمادي لقيادة حركة حماس، كانت هي السبب الأساسي لحسم موقفها من المشاركة في الانتخابات الجديدة، وفقا للتتالي وأسقطت شرط التوازي، وهل هناك "صفقة خاصة جديدة" ترتبط بتطورات يتم صياغتها بين محور أمريكا مع التحالف القطري التركي الإيراني الذي يتبلور في أكثر من منطقة.

من حق حماس، ان تقول ما تريد ولكن من الحق السياسي أيضا، ان تعلن لماذا تراجعت، ما هي مسببات "نقل البندقية من كتف الى كتف"، أما الحديث بأنها منذ

البداية قررت المشاركة دون تحديد، فتلك كذبة سياسية تضفي مزيدا من الشكوك بأن هناك "صفقة مشبوهة" تم صناعتها في مكان غير فلسطيني وبسياق غير وطنى.

وبعيدا، عن أن الانتخابات أي كانت، متوازية او متتالية، فهي خدمة كبرى للخطة الأمريكية العروفة بصفقة ترامب، وأنها تكريس للواقع الاحتلالي، وانقلاب "شرعي" على قرارات الشرعيتين الفلسطينية والدولية حول قرار الأمم المتحدة بإقامة دولة فلسطين لصالح استمرار "سلطة الحكم الذاتي المحدود" لفترة انتقالية جديدة، ومنح دولة الكيان فرصتها لتعزيز مشروع تهويد القدس والضفة الغربية وربط "المجمع الاستيطاني" بإسرائيل على طريق اعلان "دولة اليهود"..

انقلاب حماس الانتخابي الثاني المفاجئ، غير المبرر، يمثل ناقوس خطر سياسي يجب على الوطنيين الفلسطينيين الحذر الشديد منه، والاستعداد لمعركة وطنية فاصلة بين مشروعين لا جامع بينهما.

هل أن تحالف رئيس سلطة الحكم الذاتي أصيب بمفاجئة، ام انه كان على دراية بحقيقة "الصفقة القطرية التركية الأمريكية"، ولن يعترض، لتبدأ رحلة استكمال مؤامرة 2006 كي تصل الى نهايتها التي تعرقلت زمنا.

"التاريخ يعيد نفسه مرتين، الأولى كمأساة والمرة الثانية كمهزلة"، صدقت يا كارل ماركس!

ملاحظة: رئيس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو، اخذ بالحديث على ان إيران تريد تدمير إسرائيل.

شكله دخل في حالة هلوسة سياسية مع اعلان موعد محاكمته في نوفمبر القادم... الاستهبال ليس منقذا يا بيبي!

تنويه خاص: بعض خبثاء قطاع غزة، اعتبروا "قنينة" زيت الزيتون هدية "حنا ناصر" الى إسماعيل هنية، هي "المسهل" لانقلاب حماس الانتخابي...كل قنينة زيت وأنتم منتخبين أو "مسهلين"!

\_\_\_\_\_

حماس قررت: "الانفصال السياسي" هو الحل!

أمد/ كتب حسن عصفور/ منذ ان أعلن رئيس سلطة الحكم المحدود في بعض الضفة محمود عباس وتحالفه السياسي، عن اجراء انتخابات "تشريعية"، أكدت غالبية القوى الوطنية انها خطوة تكرس البعد الانقسامي وطنيا وسياسيا، وقبلهما جغرافيا، بما يخدم تنفيذ الصفقة الأمريكية "خطة شارون سابقا"، دون أي جهد مبذول حيث بدأ مفعولها يحصد ثماره بلا عائق أو مقاومة، سوى بيانات وعيد ورعيد، لم تعد لها قيمة حتى للقراءة.

ومن بين القوى التي شككت وطنيا في تلك الخطوة، كانت حركة حماس، التي تتحكم في مقاليد السلطة في قطاع غزة، فبدأت تعيين "وزراء بالوكالة" لإدارة الحكم في القطاع، وأعادت هيكلها الوظيفي لما قبل توافق حكومي مع تحالف عباس، تذهب الى "تعزيز سلطتها الحزبية"، دون أي اعتبار لمخاطر سلوكها "الفصائلي"، والذي يقود عمليا لاستكمال الوجه الآخر لخطة عباس الانفصالية.

تعيين حماس "وزراء بالوكالة" لكل المؤسسات، ترافق مع إجراء تعيين رؤساء بلديات، دون أي تشاور وطني أو توافق، وبلا إدراك لما سيكون نتاج ذلك السلوك المتوافق كليا مع الخطة الأمريكية لفصل قطاع غزة، وإقامة "نظام سياسي خاص"، يتمتع بامتيازات اقتصادية خاصة، تكرس "كينونة انفصالية" عن الضفة الغربية.

وحاولت حماس، كما عباس، ان تبرر مسارها التنفيذي للصفقة الأمريكية "خطة ترامب — شارون"، بأنها لن تترك الأمر يذهب الى "فراغ"، خاصة وهناك "حاجات ضرورية" لسكان القطاع يجب تلبيتها، ذريعة تمثل وجها آخر لذريعة تحالف عباس بأن الانتخابات ضرورة لإحياء السلطة التشريعية، التي تم حلها بقرار رسمته لعباس "محكمة خاصة"، شكلها دون قانون، اسماها "دستورية"، بعد ان أوقف الدستور والمفترض انها تستند له في تفسير او إعداد أي قانون.

والمفارقة التي تستحق الانتباه، ان حركة حماس سارعت بتعيين رئيس جديد لبلدية رفح، عشية وصول المبعوث الأمريكي غاريد كوشنير الى تل أبيب، مصادفة كانت سابقا مع تعيين رئيس بلدية غزة وتسمية "وزراء بالوكالة"، وكأنها تتقدم برسائلها السياسية الى مبعوث ترامب، حول استعدادها جيدا للبعد "الغزي" في الصفقة الأمريكية.

لا يوجد شك، بأن بعض القوى لن ترفض علانية خطوة حماس، ومنها الجهاد والشعبية، ومسميات فصائلية أخرى، لحسابات خاصة في طبيعة العلاقة مع

حماس في قطاع غزة، ما يساعدها على المضي بتكريس " البعد الانفصالي" خطوة خطوة، ولن تقيم وزنا لأي اعتراضات شعبية أو حزبية أخرى، ما دامت ضمنت صمت قوتين تمثلان لها ثقل خاص.

ما تقوم به حركة حماس، بعيدا عن تفسير النوايا السياسية، التي لا قيمة لها في ظل الواقع العملي، هي خطوات عملية ومتسارعة لخدمة "البعد الغزي" في الخطة الأمريكية، وخاصة بعد أن كشف لقاء المنامة ما وضعته واشنطن اقتصاديا للقطاع.

والغريب، ان تستبق حماس وصول حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات القادم من رام الله، ما يعني أن جوابها قد أرسل عبر "زاجل مدينة رفح"، وستكون زيارته بلا أي قيمة سياسية بل ستصبح مهزلة سياسية، ولعل الغاء الزيارة أكثر احتراما لما يمثل لجنة وطنية، ولشخصه السياسي والوطني.

حماس قررت: "الانفصال السياسي" هو الحل!

ملاحظة: هل تستخدم الأردن اتفاقيتها مع الكيان لفرض ادخال بضائع اقتصادية الى الضفة، لتعزيز سلوك سلطة "بقايا الضفة"، المعلن بـ "فك الارتباط الاقتصادي" نسبيا عن السوق الإسرائيلي...خطوة نافعة للأردن اقتصاديا وسياسيا أيضا!

تنويه خاص: ملفت ما قاله أحد قيادات الجهاد في غزة، بأن الانتخابات وصفة لاقتتال داخلي، هل يملك معلومات أن حماس لديها "خطة أمنية" لتصفية وجود فتح (م7) عسكريا...غير ذلك يكون سقط سهوا في خطيئة سياسية!

\_\_\_\_\_

#### يتحدثون عن "انتخابات" ويتناسون قمع الحريات!

أمد/ كتب حسن عصفور/ باتت مسألة الانتخابات الهاجس الأهم لفريق سلطة رام الله، حكومة وفصائل و "توابع"، تصريحات متلاحقة لإثبات ما لم يثبت طوال سنوات "تحكمهم"، بأن الانتخابات هي الحل لكل ما يمر به الشعب الفلسطيني، وغالبهم يحصرها في الجانب "التشريعي" وفق نظام معدل بمرسوم غير قانوني عام 2007.

وبعيدا عن "هزلية" البعد السياسي في قرار الانتخابات ضمن "شروط دولة الكيان"، وما سيكون من إطالة أمد المرحلة الانتقالية، والهروب من تنفيذ قرارات "الرسمية الفلسطينية"، وتعطيل تنفيذ قرار الأمم المتحدة عام 2012 حول دول فلسطين، فما يتم تجاهله، ان اول شروط العملية الانتخابية هو خلق بيئة لحرية وسائل الإعلام، بكل أشكالها، مترافقا مع قانون يمنع التحرش بمن يملكون موقفا ليس متطابقا لأوامر "المقاطعة" وأجهزتها الأمنية.

مسألة الحريات العامة، هي شرط الضرورة لأي عملية انتخابية، وليس فقط البرلمانية – الرئاسية، ودونها كل ما سيكون مصاب بشبهة "التزوير" بل واللاشر عية، لغياب أهم رقيب عليها، وتلك ليست اختراعا محليا، بل قانون عام في الحياة السياسية.

ودون التذكير بما كان من عقد المجلس "الوطني" الأخير والتزوير التصريح بعضويته، ثم نتائجه والخروج على قانون منظمة التحرير منذ عام 1964، بعدم انتخاب رئيس الصندوق القومي الفلسطيني، وتحويله الى "دائرة" ملحقة بمكتب رئيس السلطة محمود عباس، ما يمثل فضيحة لم تقف أمامها أي من الفصائل المشاركة في المنظمة، وغالبها صمتت صمت القبور مقابل "رشاوي مالية" وامتيازات وظيفية.

بالقطع لو توفرت "الحريات العامة" ومنها الإعلامية، ما كان لتلك "الفضيحة السياسية — القانونية"، ان تمر كحدث عابر، بل لم تجد لها مكانة في جدول النقاش اليومي، وغابت عن حركة الجدل الذي يمثل شكلا من "أشكال" الرقابة الشعبية.

وكان مثيرا للدهشة، ان "مبادرة الثمانية"، تحدثت عن عناصر غاب عنها شرط "الحريات العامة" لأي انتخابات قادمة، شاملة ام غيرها، ويبدو ان "الفصائل الثمانية" والتي انطلقت مبادرتها من قطاع غزة، تدرك أن أي إشارة للحريات السياسية – الإعلامية، سيضعهم امام رفض حركة حماس الفوري، لأن ذلك سيفتح عليها "باب جهنم" من الغضب المخزون، بعيدا عن "جعجعة" الادعاءات، ولم يكن التغييب تحسبا لموقف سلطة رام الله بل هروبا من "سلطة غزة".

البعض الفصائلي يتعامل مع الحريات العامة، بحول خاص، فأنصار "تحالف الرئيس عباس" يبحثون عنها في قطاع غزة، ويتباكون ليل نهار على قمع وإرهاب أجهزة أمن حماس، وهم محقون في جانب المطالبة، لكنهم يصابون

بخرس مطلق عن ممارسات أجهزة امن تحالفهم في الضفة، بل أن حكومة رام الله وبأمر مباشر من مكتب رئيس سلطة الحكم المحدود فرضت إرهابا إعلاميا بحظر عشرات المواقع الإعلامية التي تمارس نقدا مباشر السياستها، وترى بها مواقع "غير موالية" لرغبات "المقاطعة" وأجهزتها الأمنية، وكذا أنصار تحالف حماس، يرون إرهاب سلطة رام الله وأجهزتها، ويتغافلون كليا عن إرهاب حكومتهم.

والأكثر دهشة، ان نقابة الصحفيين تمارس ذات الدور الضلالي، بصمتها الكلي على حظر عشرات المواقع بلا قانون أو سبب سوى "مكتب الرئيس" يريد، فيما نراها تحضر بقوة عند اعتقال أي صحفي في غزة، من تحالف عباس السياسي، وهذا حق لا يجب الصمت عليه، لكن ممارسته بشكل انتقائي يفقده كثيرا من الحق، ويضعه أمام مساءلة مشروعة.

بالتأكيد، الفصائل كافة، بلا تمييز تتجاهل مسألة الحريات العامة وخاصة الإعلامية لأنها تربكها وتكشف كثيرا من "عوراتها" المستترة، سلوكا ومواقفا، ولذا لم يكن مصادفة ابدا تناسي الفصائل كافة تلك المسألة، مع أنه لا يوجد انتخابات حرة دون إعلام حر.

"إن حرية الكلمة هي المقدمة الأولى للديمقر اطية"...قالها الخالد جمال عبد الناصر، حتى لو يلتزم بها نصا، لكنها مقولة لا تنتهى بعدم الالتزام!

ملاحظة: كيف يمكن ترجمة كلام "قادة فصائل الجعجعة"، بأنهم لن يسمحوا لمخطط تهويد القدس أن يمر ... بل ولن يصمتوا ابدا ... اكذب وواصل كذبك عل بعض الناس تنسى الحقيقة وتصدق مكذبتك، تلك هي معادلتهم!

تنويه خاص: يبدو أن "حلف الناتو" أصبح داعما لـ محور المقاومة" بقيادة أردو غان وشراكة حماس...معقول كمية الهبل السياسي الذي ينطقه البعض لتبرير عار الغزوة التركية لأرض عربية...سقوط يستحق البصق لا أكثر!

\_\_\_\_\_

انتخابات "التتالى" الفلسطينية... الرئاسية أولا!

أمد/ كتب حسن عصفور/ يبدو أن تحالف فتح (م7) حسم أمره النهائي بالذهاب الى "انتخابات" جزئية، دون أي حسابات لما سيكون في اليوم التالي من ابعاد ستفتح أبواب "جهنم السياسي" حقا على القضية الوطنية و عليهم كذلك.

تحالف فتح، يحاول بكل السبل تسويق بضاعة عفنة تحت شعارات "مغرية"، حيث يتوق الفلسطيني الى ممارسة حقه في الاختيار لمن يكون حاكما له، وسلطة يختارها، بعيدا عن طبيعتها، مع شوق الى أن يكون القادم ليس مثيلا لما كان، الذي جلب كل أشكال المصائب الوطنية والاجتماعية، وقد تصبح تلك "الرغبة الفردية" قوة دفع لعدم التفكير فيما سيكون تاليا، وما أثرها على البعد الوطني العام.

ولأن التفكير الصواب فقد ظله، مع تحالف مسير بقوة "المصالح الفئوية"، لم يتمكن بعد من تحديد ماذا يريد حقا، فكانت البداية بإعلان انتخابات برلمانية دون تحديد لمن ستكون (دولة ام سلطة)، والفرق كبير جدا بينهما، حيث انتخابات الدولة هي مرحلة صراع شامل مع العدو المحتل، وطلاق بلا رجعة لعلاقة لم تعد مقبولة وطنيا، فيما انتخابات السلطة هي تحليل لـ "علاقة غير مشروعة" بين محتلين وأدوات محلية لخدمة سلطات المحتلين.

ومن انتخابات برلمانية الى انتخابات رئاسية، لكنها مشروطة بأن تكون بعد البرلمانية، أي انها قررت (الحقيقة القرار لشخص واحد أحد)، ان تكون انتخابات متتالية وليست متوازية متزامنة، بين الرئاسية والبرلمانية، وهو ما يكشف ان هناك مخطط ما يرسم لتنفيذه.

التحالف الفتحاوي، لم يقدم ما هي المسببات التي تدفعه لذلك الخيار، بل لم يقدم أي رؤية حول تراجعه الجوهري من انتخابات الانعتاق من الاحتلال الى انتخابات استمرار التبعية مع الاحتلال، بما يخالف كل قرارات الشرعية الفلسطينية، بل والشرعية الدولية، التي تؤكد على دولة فلسطين وليس سلطة فلسطينية تابعة أو تأتمر بأمر محتليها.

وافتراضا، ان ما تقدم به "التحالف الفتحاوي" من تصور لإجراء انتخابات متتالية هدفها ليس مرتبا بمشاريع "غير وطنية"، لماذا لا نفكر بطريقة أخرى، ما دامت لا تريد خيار الانتخابات المتوازية، فلتكن الانتخابات الرئاسية أولا، خاصة وأن موقع الرئيس بذاته يحمل "رمزية وطنية"، بل ويكمن أن تبقى دون تحديد رئيس

ماذا، لتترك ضمن تصور انتخابات رئاسية وفق القانون الذي لم يعد واضحا، ولو أصر ذلك التحالف على أن تكون للسلطة دون الدولة، ليكن لهم ما يريدون.

انتخابات الرئيس أولا، سيكون تجديد لشرعية مضى عليها ما يقارب من 15 عاما منذ انتخابات يناير 2005، وقبل ذلك، تكون مخاطرها السياسية اقل تأثيرا على المشروع الوطني، ولن تقود الى تكريس تقسيم وتقاسم، وستضع كل رافضي الانتخابات البرلمانية في موقف حرج، حيث أن انتخابات الرئيس تبقى محدودة الأثر السلبي، رغم ما بها من هروب على "قرار الشرعية الوطنية".

انتخاب "الرئيس أولا" سيجبر كل القوى على التعامل الإيجابي مع ذلك الخيار، في قطاع غزة والضفة والقدس، وهو ما يمثل "حماية نسبية" من مخاطر الانتخابات البرلمانية في ظل عدم "توافق وطني"، خاصة حماس وتحالفها في القطاع، ما قد يؤدي الى عدم اجرائها، والذي سيقود حتما الى تقسيم وفصل جدبد.

دون البحث عن ذرائع لهذا او ذاك، لو ان الهدف البحث في تجديد "الشرعيات"، للسلطة وليس للدولة، فالبحث عن الخيار الأقل ضررا وطنيا يصبح هو الخيار الأمثل، وهنا يحدد بانتخابات رئاسية، تمنح الرئيس صلاحيات لا تستطيع أي جهة ما التشكيك بها أو الطعن عليها، ومنها يتم دراسة الانتخابات التالية، بل والخطوات التالية.

لو كان الهدف وفق المعلن "تجديد الشرعيات" فلا تختاروا أكثرها سوادا وسوءا وطنيا.

ملاحظة: تصريح الرئيس الأمريكي عن "حزب العمال الكردستاني"، بانه أكثر خطرا من "داعش"، هو جائزة ترضية لحاكم أنقرة ليمارس الإرهاب ضد الأكراد الأتراك قبل غيرهم..موقف يؤكد كم أنه جاهل بالتاريخ!

تنويه خاص: الحديث عن ان محمود عباس هو مرشح فتح الوحيد، مصادرة لحق "المؤسسة" ممارسة الاختيار الحر ضمن طريقة معلومة...الار هاب الفكري بات مبدأ للفريق الخاطف للشرعية الوطنية!

\_\_\_\_\_

مناورة حماس "الخفية" للانتخابات القادمة!

أمد/ كتب حسن عصفور/ مع تسارع التهافت نحو "انتخابات 2020"، وتشكيل لجان الكلام مع مختلف القوى، بل وقرار رئيس حركة فتح (م7) محمود عباس بإرسال وفد من حركته الذهاب الى قطاع غزة تفاوضا مع من بها من قوى، من الضروري التفكير بالاحتمالات كافة لتلك العملية "الديمقر اطية".

فبعيدا عن غياب أي أساس سياسي وطني، قانوني لتلك الانتخابات، وأنها ليست سوى "نزوة" نتائجها الكارثية لم تعد مجهولة، بأنها ليست سوى جزء تنفيذي لاستكمال المشروع التهويدي بكل ملامحه، فالنتائج التي ستفرزها تلك العملية ليست "مضمونة" ابدا، لو سارت بعيدا عن أي "تدخل أمني"، بتحويل حركة التصويت من جهة لأخرى، او من كتلة انتخابية لأخرى.

تدقيقا للوضع القائم، حماس وتحالفها حتى الساعة أعلنت رفضها لإجراء الانتخابات التشريعية فقط، وطالبت بأن تكون عامة، رئاسية وبرلمانية، ولو أمكن للمجلس الوطني، لكنها لن تقف كثيرا عند الأخيرة، فهي تعلم بعدم القدرة راهنا للقيام بها، موقف صريح جدا، ومع ذلك، ليس مستبعدا ابدا ان تقوم حماس بمناورة "خبيثة" في اللحظة الأخيرة.

حماس في قطاع غزة لن تسمح بانتخابات تشريعية دون رئاسية، ذلك الرسمي، لما له من فوائد سياسية بالجملة لمشروعها الخاص، لكنها قد تلجأ الى خطوة تكتيكية في الضفة والقدس، بحيث تعطي الضوء الأخضر لمناصريها تشكيل "قائمة خضراء" تضم تحالفا موسعا يشمل كل هو متذمر من سياسية فتح (م7) وحكومتها، قائمة تشمل شخصيات وتيارات ومؤسسات في إطار تحالف بلا قيود سياسية، أو رؤية إسلاموية، قائمة تكون أقرب الى "تيار وطني" برؤية بديلة ومواقف خدماتية مختلفة جذريا تتقارب مع مطالب الناس، دون ان تكون صاحبة القرار المركزي في تلك القائمة، بل وقد يكون شخصياتها المعروفة بأقل عدد ممكن.

أليس تلك احتمالية ممكنة، خاصة وأن الغضب المخزون يفوق كثيرا "مداعبة" الرئيس عباس حول عدم وجود شكوى واحدة ضد خصم الرواتب، عندها ماذا سيكون الموقف، هل هناك قانون يمنع تشكيل أي قائمة من شخصيات تريد المشاركة في "اللعبة الانتخابية"، حتى تاريخه لا يوجد لا قانون ولا شبه قانون، وفي غيابه هل تلجأ فتح (م7) للإجراء الأمني بديلا للقانوني لملاحقة تلك القائمة

المحتملة، أو تطالب غرفة "التنسيق الأمني" التصرف بما يضع كل العراقيل لتشكيل أي قائمة ليست بمقاس الانتخابات، وتعمل وفقا لما كان خلال عقد المجلس "الوطني" الأخير.

عمليا، لا يمكن لأي اجراء منع مجموعة بتشكيل "قائمة انتخابية"، وتلك المعضلة التي ربما غابت عن "مخططي" العملية الجديدة، ومع ذات السؤال، ماذا سيكون الموقف لو أن حركة "الغضب الشعبي" السائدة — المخزونة أدت بنتائج حصول الكتلة المعارضة على أغلبية أعضاء المجلس المنتخب، فهل يمكن أن تتقبل فتح هزيمتها الانتخابية، بكل ما ستتركه من أثر على وجودها في السلطة حكومة وأجهزة.

فوز قائمة معارضة للتحالف الفتحاوي قائمة بنسبة كبيرة، فلا يجوز أبدا تجاهلها، فهل يكلف عباس كتلة الأغلبية بتشكيل الحكومة الجديدة، ويمنحها الصلاحيات كافة، أم أنه سيلجأ مجددا الى "أسلحة سرية" لكسر شوكة تلك النتائج، وعندها ماذا سيكون تبرير رفض عملية هو من سعى لها...

كل المفاجآت ممكنة فتحسبوا لأي منها، وغالبها لن يكون لمصلحة أصحاب "نزوة الانتخابات"!

ملاحظة: "غزوة تهويدية" لساحة البراق وحائطه بمشاركة 200 ألف صهيوني، مؤشر صريح ان مخطط استبدال المسجد بهيكل" يسير دون عائق...أهل الجعجعة الكلامية سلاما!

تنويه خاص: قرار ترامب بسحب قوات أمريكا من شمال سوريا، ليس خدمة للغازي التركي بقدر ما ستكون فتج جبهة عسكرية جديدة لإرباك روسيا وعلاقتها بأردو غان...ايام ونتفرج!

\_\_\_\_\_

انتخابات 2020 استكمال لـ "مؤامرة" انتخابات 2006!

أمد/ كتب حسن عصفور/ في ظل الفضائح السياسية المتلاحقة للواقع الفلسطيني، من قبل سلطتي جناحي "بقايا الوطن"، تحضر حركة "الغوغائية" خيارا بديلا

لفرض نماذج تتوافق وكل مهما حسب ما يرى خدمة لـ "تعزيز" سلطته، بعيدا عن المصلحة الوطنية العليا، رغم انها تستخدم "نقابا" لتمرير "الرذيلة السياسية".

في شمال بقايا الوطن، تصر حركة فتح (م7) ورئيسها محمود عباس على المضي قدما بإنتاج "كارثة سياسية" مضافة لما خلقته عام 2006، عندما رضخ رئيسها لأوامر أمريكية – إسرائيلية وسمسرة قطرية لفرض انتخابات، كان المسرح معدا لفوز حماس كمقدمة لما سيكون لاحقا، من مؤامرة الانقسام تمهيدا لكسر ظهر المشروع الوطني وفتح الباب لتمرير المشروع التهويدي.

بذات الذرائع الكاذبة – الخادعة، تعيد فتح مبرراتها لتمرير "انتخابات" هي الأكثر خطورة على مشروعنا الوطني، كونها ستمنح "التقاسم الجغرافي – السياسي" بعدا "ديموقراطيا"، يفتح الطريق واسعا لاستكمال إعلان "دولة اليهود" على جزء كبير من الضفة، وفرض سيادتها الأمنية على الأرض الفلسطينية كاملة.

تبريرات عباس وتحالفه، هي عملية "استنساخ حديث" لما كانت عام 2006، وعمليا ستكون الانتخابات الجديدة بوابة لاستكمال أهداف مؤامرة 2006، لفصل جناحي "بقايا الوطن" كل في "معزله السياسي" الخاص، انسجاما مع الصفقة الأمريكية.

في ظل استمرار المرحلة الانتقالية وضمن الشرط الإسرائيلي المركزي، ان تكون انتخابات لـ "سلطة" وليس لدولة، ومع رفض حركة حماس تلك الانتخابات، سيؤدي الى عدم اجرائها في قطاع غزة، وستقتصر على مدن الضفة والقدس (ضمن مقاس متفق عليه مع دولة الكيان)، بحيث لن يتم فتح مقار انتخابية في البلدة القديمة، وستكون كل المقار الانتخابية في ضواحي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، شرطا لتأكيد قرار الضم والتهويد.

ماذا سيكون موقف فتح وتحالفها مع غياب الانتخابات في القطاع، هل تستكمل بدونه، وحينها هل يمكن اعتبار ها انتخابات شرعية، يمكن أن تصادق عليها اللجنة العليا، أم سيتم الطعن بها قانونيا قبل الطعن السياسي، ما سيحمل معها شبة فساد لا يمكن الاعتراف بها.

وافتراضا أن لجنة الانتخابات تجاوبت مع "رغبة" تيار فتح واعتبرتها "شرعية"، كيف سيكون التمثيل الغزي حينها، هل سيتم ترك أماكنهم شاغرة، واعتبار أن

الأغلبية العددية حاضرة من ممثلي "الضفة والقدس"، أو أن يتم التوافق على اعتبار أهل القطاع تحت عملية "خطف" قاهرة تستوجب التفكير في سد الفراغ عبر "توافق فصائل التحالف الفتحاوي" وفقا للنسب التي أقرتها نتائج الانتخابات.

تلك الخطوة، تتطلب أو لا صياغة قانون جديد، يسمح بالانتخابات لجزء من بقايا الوطن في ظل ظرف قاهر (خطف غزة)، وهذا يفرض تعديلات جوهرية على قانون الانتخابات، والذي يتطلب مصادقة من جهة ما، تتحمل "المسؤولية الشرعية"، وفي غياب التشريعي المنحل، سيلجأ "تحالف فتح الفصائلي" الى استخدام المجلس المركزي كمطية لتمرير كل مبيقاته القانونية.

ومن هنا تبدأ خطورة سياسية أشد وقعا بأن يزج المركزي لتشريع التآمر الجديد، ما يفتح باب الشك العام بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، يمنح الحق لكل خصومها بتجريدها من التمثيل الذي كان ثمنه تضحيات شعب منذ العام 1964 وحتى تاريخه.

إصرار البعض عل اجراء انتخابات بأي ثمن كان، ليس سوى استمرارا لمؤامرة تدمير المشروع الوطني وأدواته التمثيلية، وما بعد انتخابات 2020 لن يكون كما قبله.

حماس، واقعيا، ستكون أكثر الأطراف فرحا بانتخابات عباس القادمة بعد أمريكا وإسرائيل، وربما قبلهما، لأنها ستفتح لها باب السيطرة المطلقة على قطاع غزة ضمن "نظام خاص"، تفرضه على القطاع بالقوة القهرية، وتكمل حلمها الذي توقف بعد فوزها "المصنوع" في انتخابات 2006.

انتخابات 2020 هي قاطرة لقبر المشروع الوطني ولتمرير المشروع التهويدي، ضمن شروطها الراهنة!

هل تنتفض بعض القوى، التي رضخت تحت تأثير المصالح المالية وغيرها، للتيار العباسي لتمرير الأخطر وطنيا.

انتخابات 2020 ضمن شروط استمرار الاحتلال هي تجسيد كامل لـ "مؤامرة القرن" على قضية فلسطين!

ملاحظة: من طرائف محمود عباس قوله انه لم يسمع فلسطيني واحد محتج على خصم الرواتب. شكله الشعب الفلسطيني تبخر أم انه كان في غفوة أهل الكهف، صرخات الجوع وصلت جزر الواق واق يا أنت!

تنويه خاص: لماذا غاب صوت حزب الشعب حول "أموال المقاصة" لا سلبا و لا إيجابا، معقول كلها در اسة لحيثيات القرار "المعقد جدا"، ام هناك حسابات أخرى تفرض صمتا مطبقا، الصمت موافقة للعلم!

\_\_\_\_\_

# قبول "أموال المقاصة"...صحوة سياسية ام خدمة انتخابية!

أمد/ كتب حسن عصفور/ التراجع عن الخطأ فضيلة، فما بالك عن خطيئة تجاوزت كل أشكال المنطق، يوم أن قرر محمود عباس رئيس سلطة الحكم المحدود، في خطوة استعراضية، رفض استلام أموال المقاصة منقوصة من رواتب الأسرى والشهداء، تراجع قد يكون "محمودا" للموظفين، لأن القرار شكل "عقابا للشعب الفلسطيني" وليس لدولة الكيان.

ولكن، توقيت التراجع، وشكله يستحق الاهتمام، فقبل ايام وخلال خطابه أمام الأمم المتحدة في سبتمبر 2019، أعلن عباس انه لن يستلم تلك الأموال منقوصة دولارا واحدا، وزاد "بطولة سياسية" أمام المجتمع الدولي، بأن نجوع ولا نستلم رواتب الشهداء والأسرى، رغم علم المستمعين، بأن الجوع من نصيب غالبية أهل فلسطين وليس جميعهم، حيث فئة تعيش بـ"جدر الثراء" غير معلوم المصدر.

السؤال الأساسي، هو لماذا هذا التراجع "غير المنظم"، والذي جاء بلا أي توضيح على الاطلاق، كأنه شرط إسرائيلي، بأن تستلم المال دون أن تبرر لما وكيف وما حدث، كي يتم ذلك.

قياسا بتطورات المشهد العام، يبرز ان المتغير الأبرز الذي قد يكون حاسما في التراجع "غير المنظم" لرئيس السلطة عباس وفريقه السياسي، هو دعوته لإجراء انتخابات برلمانية (منقوصة الرئاسية)، ما سيفرض عليه وفصيله مراجعة لحسابات العلاقة بينهم والمواطن الفلسطيني.

كيف لهم أن يحققوا نتائج مميزة في ظل حركة تجويع أصابت موظفي السلطة، ومطاردة بنكية نتاج قرار "لم يترك اثرا على دولة الكيان"، ولذا أي انتخابات في ظل هذا الواقع ستكون نتائجها كارثية، حتى في غياب حركة حماس وتحالفها، خاصة الأقرب لها الجهاد، فإما سيكون عزوفا شاملا عن المشاركة، ما يمثل رسالة سياسية بأن السلطة وفصيلها المركزي فتح (م7) في عزلة شعبية، يترجم

فشلا وخسارة، أو أن يتم التصويت لأي طرف ليس من تحالف السلطة وفتح، وهو أيضا فضيحة كبرى.

بالتأكيد، لا يمكن اعتبار تراجع فتح وسلطتها عن قرار استلام أموال المقاصة، صحوة سياسية وطنية، وتراجع عن خطيئة، بعد أن كشف الشيخ، ان اللجان الاقتصادية المشتركة ستعود للعمل بين الطرفين، وهو بذلك يعلن "رسميا" وقف قرار "وقف التعامل مع إسرائيل"، وتخلي كلي عن مجمل القرارات التي تم الموافقة عليها في الأطر الرسمية والحكومة ومركزية فتح.

قرار التراجع عن استلام "أموال المقاصة" منقوصة دولارا، هو مؤشر على عودة "الشراكة" بين سلطة رام الله ودولة الكيان ترتيبا للانتخابات التي يريدها عباس لغاية في نفس أمريكا وتل ابيب، تعزيزا للانقسامية السياسية، تمهيدا لتنفيذ متبقيات "صفقة ترامب".

عباس يدرك تماما، ان لا انتخابات دون موافقة إسرائيل، الأمن والساسة، ولذا فلو أصر على تلك المسألة عليه ان يدفع الثمن – المقابل، ليس فقط باستلام المال وفقا للشروط الإسرائيلية، بل العودة لحركة التعاون الشامل بين الطرفين، وليس فقط التنسيق الأمني، كرسالة سياسية للعالم، ان تل أبيب لا تحاصر السلطة، ولا تبحث عن انهيارها كما يكذب بعضهم بكل اللغات.

قرار التراجع المهرول، خطيئة تساوي قرار رفض استلام أموال المقاصة، فكلاهما لخدمة هدف غير وطني، تلك هي القضية ولا غير!

ملاحظة وتنويه: كان الأصل أن نبارك لحركة الجهاد عناصرا وقيادة، بذكرى انطلاقتها الـ 32، لكن أحدهم اسمه محمد الهندي، فعل فعلا معيبا وطنيا وأخلاقيا، أصاب الحركة بتشويه لا تستحقه، بأن قدم براءة كاملة لأمريكا وإسرائيل وقطر وحماس وعباس من جريمة الانقسام، ووضعها على "اتفاق أوسلو"...دكتور هندي ليس عيبا ابدا أن تتعلم القراءة السياسية متأخرا، بدلا من ممارستك الكذب السياسي.

تحية لوطنيي تلك الحركة التي تركت بصمة خاصة، لن تلوثها أصوات شاذة!

"بدنا انتخابات"... 8 أسئلة ما قبل الجواب!

أمد/ كتب حسن عصفور/ بالتأكيد، كل فلسطيني يشعر بـ طرب سياسي" عندما يستمع للبعض، فما بالك من "مجمع الرئاسات"، متحدثا عن الانتخابات العامة، التي غابت طويلا، رغم ما أنتجته آخر انتخابات من كارثة سياسية، سيبقى أثرها أطول مما يظن.

التطلع "الشعبي" للانتخابات على قاعدة "مصيبة تستبدل مصيبة" بات الخيار لتحريك المشهد الذي لا مثيل له في واقعنا الفلسطيني، ولا يبدو أن المواطن سيقف كثيرا امام أي بعد سياسي — قانوني لتلك الانتخابات، بل لن يمضي الوقت باحثا عن الأبعاد التي ستتركها، فبعد كارثة انتخابات 2006، باتت الكوارث لديه سيان.

لكن الخطر يأتي من قوى ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات عامة من واجبها، ان ترى أبعد قليلا من أنفها كما يقال، وتدقق في جو هر المسألة وبشكل مختلف، عبر مجموعة من الأسئلة التي يجب أن يكون عليها رد واضح قبل النعم واللا.

السؤال الأول: ما هو الهدف من تلك الانتخابات، وهل هو تجديد "شرعيات شاملة" ام "شرعيات جزئية" وما الناظم الذي يحدد كلى أم جزئي.

السؤال الثاني: هل هي انتخابات برلمان السلطة القائمة، أم انتخابات لدولة فلسطين المفترض انها أصبحت على وشك الإعلان، وفقا لقرارات "الرسمية الفلسطينية"، والجواب سيحدد بشكل مركزي الموقف منها، فكل من يشارك في انتخابات للواقع القائم، يسير على قاعدة الاعتراف بعملية التهويد وقصف المشروع الوطني الفلسطيني.

السؤال الثالث: ما هو القانون الذي سيحكم قانون الانتخابات، هل هو القانون الأساسي المعدل عام 2005، أم هناك قانون سري، خاصة وان عباس ومحكمته "الدستورية" اقرت وقف العمل بالقانون الأساسي مستبدلته بـ "مراسيم رئاسية"، ولذا القانون أو لا قبل البحث في الاجراء.

السؤال الرابع: افتراضا، تجاهل تلك الأسئلة، فمن هي الحكومة التي ستشرف على تلك الانتخابات، هل حكومة رام الله، التي تمثل إشكالية، مع غالبية القوى السياسية الفلسطينية، والحديث هنا عن جسم السلطة وليس المنظمة كي لا يقال لا حق لهم بالاعتراض.

السؤال الرابع: ماذا سيكون الموقف في حال منعت حماس اجراء الانتخابات في قطاع غزة، دون وجود "توافق" على الجسم التنفيذي، فهل يمكن ان تجرى الانتخابات دون قطاع غزة، ويتم التوافق لاحقا على تسمية "ممثلين" له في "الجسم المنتخب".

السؤال الخامس: ماذا سيكون الموقف، افتراضا، بأن حكومة الكيان قررت بشكل "غبي" منع اجراء الانتخابات في القدس، وطالبت ان يذهب أصحاب حق الاقتراع للتصويت في مناطق خارج البلدة القديمة، وفي مناطق مقدسية هي الآن ضمن ما يعرف بمناطق "ب"، هل ستقبل رئاسة السلطة، وتعتبرها بلدات مقدسية، لا تمس "الحق المقدس في تحرير القدس". طبعا لو حدث ذلك فعلى الشعب أن يبارك خطوة ترامب بضم القدس بموافقة رسمية فلسطينية.

السؤال السادس: لماذا يرفض الرئيس عباس الانتخابات الرئاسية، مع أن تعقيداتها اقل كثيرا من تعقيدات الانتخابات البرلمانية، علما بأنه منتخب 2005 قبل عام من التشريعية 2006، ولعل الأولوية، لو تم تجاوز كل عقبات المطب الانتخابي في ظل الواقع القائم، هي للانتخابات الرئاسية، لكن الهروب منها يفتح باب "الشك السياسي" بأن الهدف ليس تجديد الشرعيات بل تكريس لـ "شرعية احتلالية" بشكل جديد.

السؤال السابع: لماذا لا يتم انتخابات برلمان دولة فلسطين، برلمانا ورئيسا، وهي هدف وطني عام يستحق المواجهة الكبرى، وعندها تصبح المسألة الإجرائية أكثر سهولة، من حيث وضع قانون موحد "دستور فلسطين المؤقت"، لانتخابات موحدة ضمن دائرة واحدة، مع اعتماد "التمثيل النسبى" الكامل.

السؤال الأخير: هل يمكن لانتخابات تحمل كل الشك السياسي أن يكون لها بعدا وطنيا، أم انها تأتي في سياق تنفيذ الصفقة الأمريكية بشكل "ثوري"، كما كان رفض أموال المقاصة الذي هدف فيما هدف تركيع الفلسطيني، ودفعه لاستبدال الأولويات من الوطني الى الاقتصادي والانساني.

قبل التطبيل لانتخابات خطرها يفوق خطر 2006، يجب تحديد المحدد، وغيره لنستعد لردم المشروع الوطني رسميا، ونفتح باب "الكينونات السياسية" المتفرقة تحت السيادة الأمنية الإسرائيلية".

ملاحظة: في الأول من أكتوبر 1985، ارتكبت دولة الكيان أحد مجازرها التي تختزنها "الذاكرة الفلسطينية"، فوق أرض تونس، يذكرها التاريخ بمجزرة حمام الشط...الهدف كان رأس الخالد أبو عمار، فاستشهد عشرات وأصيب مئات...

تنويه خاص: سلاما لأرواح شهداء حمام الشط، سلاما لتونس بلدا ونظاما احتضن الثورة وقيادتها بعد مؤامرة كبرى مركبة، كانت بوابة العبور الكبير الى أرض الوطن عودة وبناء سلطة هي الأولى في التاريخ الفلسطيني!

\_\_\_\_\_\_

# لماذا اختارت حماس "شراكة" عباس ورفضتها مع أبو عمار؟!

كتب حسن عصفور/ تحاول حركة "حماس" بكل السبل الهروب أو التهرب من الإجابة على سؤال، ما هي الدوافع التي أدت بها الى الموافقة على المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، هروب سياسي يخفي كثيرا من "أسرار" مسار حركة حماس وأهدافها في العلاقة مع منظمة التحرير والسلطة الوطنية.

مع كل ذكرى لتوقيع اتفاق اعلان المبادئ المعروف إعلاميا باسم "اتفاق أوسلو"، لا تترك حماس كلمة وصفية لتشتم الاتفاق ومن قاده وفاوض عليه، دون تدقيق في اللغة والوصف، وبوعي كامل لهدف سياسي، تقوم بخلط بين توقيع الاتفاق وما حدث لاحقا، وتتجاهل كليا المعارك السياسية – العسكرية التي قادها الخالد المؤسس لأول كيانية فلسطينية معاصرة الشهيد ياسر عرفات.

من حق حماس وكل القوى، ان تقول ما تراه موقفا في الاتفاق، دون تطاول على "سيد الشهداء السياسيين" أبو عمار، بعد أن قاد أطول مواجهة عسكرية ضد الغزاة المحتلين، في حين كانت حماس متحالفة وتخدم بشكل كامل أهداف "محور العداء" لياسر عرفات، وهو محاصر وبعد معركة كمب ديفيد الكبرى عام 2000.

وكي لا نغرق في فتح ملفات حماس وتوقيت قرار جماعة الإخوان المسلمين في الأردن لفر عهم في الضفة والقطاع لانطلاقة "حماس" أواخر 1987، نذهب الى السؤال المباشر، لماذا رفضت حركة حماس "المقاومة جدا" الشراكة السياسية والعملية مع ياسر عرفات، وقبلتها فورا مع محمود عباس.

ما قبل تأسيس السلطة الوطنية، حاول الشهيد المؤسس أن يصل الى اتفاق مع حركة حماس، الدخول في منظمة التحرير كشريك رئيسي، لكنها وضعت "شروطا" تعجيزية تعلم يقينا انها لن تقبل ابدا، شروط لم يكن هدفها التوصل الى اتفاق وطني مع منظمة التحرير، لأن القوة المتحكمة في القرار في حينه كانت جماعة "إخوان الأردن"، وهي التي رفضت أيضا ان تكون جزءا من "القيادة الوطنية الموحدة" في الداخل خلال الانتفاضة الكبرى.

انطلاقة حماس السياسية، كانت أول ظاهرة سياسية انشقاقية في العمل الوطني، وعملت بتوجيه من قيادتها الأردنية، ان تكون "موازيا تمثيليا" لمنظمة التحرير لزرع فكرة "البديل الموازي"، لذا بذور الانقسام الوطني الذي نشهد عصره الراهن بدأ مع تأسيس حماس ورفضها أي "شراكة كفاحية – سياسية" مع منظمة التحرير ومع "قيادة الانتفاضة الوطنية الكبرى – القيادة الوطنية الموحدة".

وبعد تأسيس السلطة الوطنية والانطلاق لتعزيز كيانيتها، عبر أول انتخابات برلمانية موحدة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، حاول الخالد مع حركة حماس للمشاركة في الانتخابات لترسيخ وحدة سياسية عامة، مع الاحتفاظ بحقها في معارضة اتفاق أوسلو، لكنها رفضت كليا بذريعة أن ذلك البرلمان هو ركن رئيسي من اركان الاتفاق والمشاركة به تعنى الموافقة عليه.

واقدمت 4 شخصيات مركزية من حماس على اعلان موافقتها الترشح للانتخابات، منها رئيس الحركة الحالي إسماعيل هنية، ومعه خالد الهندي، ود. عبد الله الفرا وسعيد النمروطي، ولم تمض 24 ساعة على ذلك حتى أصدرت بيانا هددت الشخصيات الأربعة بالعقاب، بما يحمل في طياته القتل، ما لم تنسحب فورا من الترشح، وقد كان.

وطوال قيادة الشهيد المؤسس للسلطة الوطنية، لعبت حماس دورا تخريبا بالتحالف مع دول عربية وإقليمية لتدمير ها، بكل ما يمكنها ذلك.

وبعد المواجهة الوطنية الكبرى من عام 2000 الى 2004، أثر قمة كمب ديفيد، ورفض الخالد مشروع الحل الذي يهود البراق ما أدى لاغتياله، وانتخاب محمود عباس رئيسا عام 2005، حدث تطور "تاريخي" بأن أعلنت حركة حماس موافقتها على المشاركة في الانتخابات التشريعية، التي فرضتها أمريكا وإسرائيل فرضا على عباس، وبدون سابق توضيح سياسى، او مراجعة لموقفها.

حماس، التي اعتبرت المشاركة في انتخابات 1996 مشاركة في تنفيذ اتفاق أوسلو، هي حماس ذاتها التي وافقت على دخولها عام 2006، وهي تعلم يقينا انها طلب أمريكي – إسرائيلي، سمح لها أن تشارك بها دون قيد أو شرط، ولعبت قطر دور السمسار السياسي لها، وحققت حماس فوزا هاما ونالت أغلبية كبيرة، وأصبحت جزءا من "كيانية أوسلو" الذي فقد كل ما به منذ اغتيال أبو عمار وبعد قمة كمب ديفيد.

حماس رفضت الشراكة مع أبو عمار لكنها اختارتها مع عباس، دون ان تقدم تفسيرا سياسيا لذلك الانقلاب الكبير، والتجاوب مع رغبة أمريكية ـ إسرائيلية بعد أن رفضتها بطلب فلسطيني، رغم انها تعلم ان الانتخابات الثانية ليست جزءا من اتفاق أوسلو، ومن أراد فرضها كان يبحث تمديد المرحلة الانتقالية بلا مضمون فلسطيني والاكتفاء بالإملاءات الإسرائيلية فيها، أي أن حماس دخلت مرحلة سياسية ليس ضمن إطار أوسلو بل ضمن مفهوم أمريكا وإسرائيل لذلك الاتفاق.

ودون ان نذهب بعيدا في الشبهات الوطنية وراء ذلك القرار، على حماس أن تصارح شعبها بذلك، وأن تقدم كشف حساب سياسي لها منذ أن خطفت قطاع غزة في انقلاب كان جزءا من المخطط الأمريكي لانتخابات برلمانية ثانية تمهد للانقسام – التقاسم القائم.

الى حين ذلك، والذي قد لا يحدث ابدا، لأنها أكثر جبنا من القيام به، كونه فضيحة سياسية كبرى، لماذا تصر حماس وقيادتها على التمسك بكل امتياز أوسلوي حتى تاريخه...

ليس بالشتائم تتطهر الحركات التي عليها جبل من الاتهامات!

ملاحظة: لماذا تغيب تنفيذية المنظمة عن التطورات السياسية في الفترة الأخيرة، وتستبدل دورها بصور ولقاءات فردية وتصريحات متناثرة لكل عضو فيها..هل بدأت حركة تدمير "الكيانية الوطنية الكبرى" بعد تدمير الصغرى!

تنويه خاص: الحركة التي لا تجرؤ مواجهة اتهامات سفير لها باللصوصية والفساد، لا يحق لها ان تذهب بالتطاول الخالد ياسر عرفات...الخداع لن يدوم مها طال زمنه!

\_\_\_\_\_\_